



## شاطئ صور يغصّ بالزوار: شكراً للسلاحف!

دعاء دهيني

منذ عقود استثمر أهالي منطقة صور خيماً بحريّة مؤقتة تصنع

من الخشب والقش في شاطئهم الذي اكتسب، بمرور الوقت، صيتاً حسناً قياساً بالتلوث الذي يضرب الساحل اللبناني، خيم موسمية

«أزرع» بداية الصيف، و«تقتلع» في نهايته، فيما الشاطئ الرملي، بخيمه وعشرات الآلاف من رواده، صامد في وجه خطر الانقراض

الذي يضم معظم الشواطئ الشعبية على طول الساحل اللبناني. وسبب نجاحه الأهم: السلاحف التي واجهت خطر الانقراض بدورها، ودفعت

إلى إعلان المنطقة محمية طبيعية. ولحسن الحظ، حدث ذلك قبل أن يكتشف القيثمون أن الشاطئ يبيض ذهباً أكثر مما يهدر موجاً.

إعلان شاطئ المدينة محمية طبيعية عام 1998 شدد الشروط المفروضة على المستثمرين. مُد ذلك، تقلص عدد الخيم إلى 49، ومُد ذلك تحسّن الشاطئ أيضاً، وبات يجتذب الزوار من مختلف المناطق، خصوصاً تلك التي باتت تفتقر إلى شواطئ يمكن إطلاق تسمية «الشعبية عليها»، وإن كانت بعض الخيم تحاول أن تعطي لنفسها صورة «كلاس»، فتطلب حجراً حيناً وتضيف مقاعد حمراء اسفنجية حيناً آخر، بين طاولاتها البلاستيكية، وتوظف عمالاً من جنسيات أوروبية!

وعلى رغم أنّ للمدينة عدة واجهات بحرية، أسهمت النظافة والمساحة الواسعة للشاطئ الرملي الواقع في قلب المحمية الطبيعية في إبراز الخيم البحرية وجعلها مقصداً للبنانيين والسياح من كافة المناطق. هذا العام كان حافلاً في «شبه جزيرة صور»: ارتفع عدد الخيم إلى مئة، والزوار من خارج المدينة إلى عشرات الآلاف، مع الحفاظ على شاطئ عام لا يلزم رؤاده بخيم المستثمرين، وهذه نقطة مهمة. ولكن، يبدو أن الشاطئ ليس بمأمن، إذ تسري شائعات عن خطة لابتلاع البحر في صور، بعد تبليطه في بيروت، وتلويته شمالاً مع ما يتردد عن نية لتغيير أسس استثمار الخيم بما يمنع كثيرين من الاستمرار، ويجعل «البقاء للأقوى» والأكثر حظوة. ورغم أن أصحاب الخيم يتفقون على أن الإجراءات التي تتخذها بلدية صور أسهمت في زيادة ثقة الناس وفي زيادة عدد الزوار، إلا أنهم يلفتون إلى «تمييز» يسمح لبعض أصحاب الخيم بـ«اللعب» على الشكل الخارجي والديكورات الداخلية، فيما يمنع

الطريق السريع الذي يسع كل اتجاه فيه لسيارتين. فيما تترك سيارة أخرى إلى الجانبين أمام المحال والمؤسسات والمنازل المنتشرة بمحاذاة الأوتوستراد. يقول حجازي: «خططنا مع بلدية النبطية لتحويل هذه التقاطعات إلى مستديرات التقافية تخفف الحوادث والسرعة. وتقرر إقفال النقاط الـ35 التي تشكل خطراً على السلامة العامة في المنطقة أهمها مفترقات النجارية والنميرية ودير الزهراني». حجازي يستدرك مشيراً إلى إعادة فتح مفترق مطاحن جبل عامل التي أفلتت بعد تسببها بحوادث عدة. على طول الأوتوستراد، هناك جسر مشاة واحد في دير الزهراني استحدث بضغط من الأهالي بعد سقوط قتلى.

الدولة تناصب «الموتسيكلات» العداء، لكن أصحابها «في غير عالم». «نحن ملوك الطريق ولا قانون يمشی علينا»، يختصر «أبو بلطة» سيرته الذاتية في قيادة «الموتسيك». يملك خبرة قيادة الدراجات أكبر من نصف عمره. هي رفيقته الدائمة: «بتلتي وزيادة وتحضر في جميع تفاصيل حياتي. إنها وسيلتي الوحيدة للتنقل والعمل ونقل البضائع والأغراض التي تطلبها الوالدة كما للتسليّة والسبق وتلطيش البنات».

دراجة «أبو بلطة» غير قانونية وحالتها الميكانيكية يرثي لها. هو في الأساس لا يحق له قيادتها. لا يزال قاصراً (16 عاماً). ليست الأولى التي يمتلكها. سبقتها عشرات لم تفلح في الإفلات من أيدي رجال الأمن. «بس ما في مشكلة. بحجزونها من هنا وأشتري أخرى في اليوم نفسه. مئة ألف ليرة أو أقل كافية لشراء دراجة بتمشي الحال».

### «الموتسيك» لعنة أوتوستراد الزهراني - النبطية

زينب زاهر

لا يمر أسبوع من دون تسجيل حادث سير مروّع على أوتوستراد الزهراني - النبطية. «ميزة الموتسيكلات» تضاف إلى «ميزة» الظلام الدامس من جسر الزهراني حتى جسر الخردلي برغم توافر أعمدة الإنارة. معظم الحوادث سببها الدراجات النارية التي تستخدم من دون مراعاة شروط السلامة العامة. وقد بلغت نسبة قتلى حوادث «الموتسيكلات» 75 في المئة من مجمل قتلى حوادث السير، بحسب أمر مفرزة سير النبطية الملازم أول حسين حجازي. بين عامي 2013 و2017، سجل وقوع 300 حادث نجم عنها 50 قتيلاً وحوالي

(هيلم الموسوي)



400 جريح. حجازي أكد أن 80 في المئة من الدراجات في المنطقة غير شرعية: «تسرح وتمرح في الشوارع من دون حيازة مستخدميها إجازة سوق أو أوراق تسجيلها القانونية». على «أوتوستراد الموت»، كثفت مفرزة سير النبطية الحواجز الطرفية لثلاثة أيام في الأسبوع، تصادر في كل منها عشرات الدراجات المخالفة. لكن الإجراءات لا تمنع الخطر. داخل القرى، لا تقدم الشرطة البلدية على خطوات مماثلة، علماً أن على البلديات تقديم لائحة بأسماء المخالفين والدراجات غير المسجلة إلى المفرزة. نجوم «موتسيكلات» القرى هم النازحون السوريون الذين يستخدمونها بطريقة غير شرعية ومن دون الإلتزام بشروط السلامة، ما تسبب بمقتل العشرات منهم في الآونة الأخيرة.

وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق أصدر أخيراً قراراً قضى بتلف الدراجات المحتجزة من قبل القوى الأمنية بعد مرور خمسة عشر يوماً على حجزها في المراب المخصص، في حال لم يعمد صاحبها إلى تسوية أوراقها. بموجب هذا القرار، حجزت المفرزة أكثر من خمسين دراجة مخالفة خلال أسبوعين. فيما تتكدس حوالي 700 دراجة غير شرعية مضت سنة على توقيفها في مراب مجمع قوى الأمن الداخلي في النبطية في انتظار تحويلها إلى دائرة التنفيذ في قصر عدل النبطية، لإتلافها بإذن من النيابة التمييزية على حساب أصحاب المراب الذين يقبضون بدل ركن الدراجات عن كل يوم. لكن لماذا يسجل هذا العدد من الحوادث على أوتوستراد النبطية من جسر الزهراني حتى جسر الخردلي؟ «سوء التنظيم المدني والتقاطعات والمفترقات المتكررة إلى جانبي